الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-22

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

القوائم المستقلة الفائزة تعلن:

"ميثاق شرف" للالتفاف حول برنامج رئيس الجمهورية

■ مستعدون لخدمة المواطن ومعتزون للجهد والمسعى الصادق للرئيس في بناء النهج الديمقراطي

أعلن، أمس، نواب القوائم الحرة المنتخبين في تشريعيات 12 جوان المنصرم خلال اجتماع عقد بالجزائر العاصمة عن دعمهم ومساندتهم لبرنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من أجل مواصلة مسعى بناء الجزائر الجديدة "بمقومات سياسية وممارسات ديمقراطية تنشد التنمية في كل المجالات". وأ

كما أكدت القوائم المستقلة الفائزة بالتشريعيات في لقائها التشاوري، عن التفافها حول برنامج رئيس الجمهورية، مؤكدين إمكانية التحالف مع الأحزاب السياسية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الشعبي الوطني. وجاء الإعلان في شكل "ميثاق شرف" للمنتخبين الأحرار من أجل الالتفاف حول برنامج رئيس الجمهورية بما يضمن التكفل بانشغالات المواطنين على حد تعبيرهم.

وتضمن بيان توج الاجتماع "نحن منتخبي القوائم الحرة في تشريعيات 12 جوان، سنكون أعضاء فاعلين ضمن كتلة وطبقة واسعة أكثر انسجاما وفعالية لدعم ومساندة برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامي إلى بناء جزائر جديدة واضحة المعالم بمقومات سياسية وممارسة ديمقراطية تنشد التنمية في مختلف الميادين".

كما عبروا عن "اعتزازهم ودعمهم" لـ"الجهد والمسعى الصادق للرئيس تبون في بناء النهج الديمقراطي الذي شرع فيه"، مبرزين أن هذا الجهد "يرتكز على دولة المؤسسات والمقدرات الوطنية" في إطار قيم ثورة نوفمبر 1954 وبيانها التاريخي بالإضافة إلى "تطلعات التغيير الإيجابي التي أبان عنها الحراك الشعبي المبارك والأصيل".

وثمّن النواب الأحرار الجدد في بيانهم "التزام" رئيس الجمهورية بـ"تنفيذ تعهداته في استكمال البناء المؤسساتي تكريسا لعهد جديد يطبع الجزائر الجديدة ضمن آليات دستورية وقانونية تكفل النزاهة والمصداقية في الممارسة الديمقراطية".

كما تقدموا من خلال نفس البيان بـ"تشكراتهم لفواعل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات"، منوّهين في نفس السياق بـ"جهدها الحثيث وأدائها في التحضير للعملية الانتخابية والإشراف عليها والإعلان عن نتائجها المؤقتة ضمن مقومات الشفافية والنزاهة واحترام القانون كمخرج من مخرجات التعديل الدستوري لسنة 2020". كما أشادوا بمناسبة هذا الاجتماع أيضا بـ"استعداد والتزام" المؤسسة العسكرية وكافة المصالح الأمنية بتأمين العملية الانتخابية" ونوّهوا أيضا بدور المصالح الطبية التي "حرصت على سلامة صحة المواطنين نظير الوضع الصحي الراهن" يضيف نفس البيان.

وبعد أن اعتبروا أن الثقة التي حظي بها النواب الأحرار "ثابت من ثوابت الهوية السياسية وثمرة من ثمار التغيير الذي ينشده الشعب عبر ألية الانتخاب"، عبروا عن "تقديرهم" للطبقة السياسية من تشكيلات متنوعة نظير "مساهماتها في صناعة الحدث الديمقراطي لتشريعات 12 جوان البالغة الأهمية".

كما أوضحوا، في ختام بيانهم، "إدراكهم لحجم الثقة والأمانة" التي حملهم إياها الشعب، مؤكدين أن هذه الثقة الشعبية "ستجد قرارها بالمؤسسة التشريعية برؤية واثقة وطموحة تنطلق من المواطن وتنتهي لخدمته تكريسا لحقوقه ودفاعا عنها".

للإشارة فقد حضر هذا الاجتماع التشاوري الأول لنواب القوائم المستقلة أكثر من 70 نائبا يمثلون القوائم المستقلة التي شاركت في التشريعيات الأخيرة عبر كافة الدوائر الانتخابية.

يذكر أن الأحرار فازوا خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة بـ78 مقعدا حسب النتائج المؤقتة التي أعلنت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ما جعلهم في المرتبة الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني الذي فاز بـ105 مقعد، حسب نفس النتائج المؤقتة.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

فيما تم وضع 10 آخرين تحت الرقابة القضائية

إيداع 35 شخصا الحبس لتلاعبهم بالتشريعيات

كشفت وزارة العدل، الإثنين، عن إيداع 35 شخصا الحبس ووضع 10 آخرين تحت الرقابة القضائية بسبب مخالفتهم لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات خلال الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان، فيما تواصل الضبطية القضائية عبر التراب الوطني تحرياتها بشأن 86 واقعة مبلغ عنها منسوبة إلى 67 شخصا وآخرين مجهولين.

وأوضحت الوزارة، في بيان لها، أنه في إطار تأمين الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان الماضي وردع المخالفين لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، تم اتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة، أسفرت على إيداع 35 شخصا الحبس ووضع عشرة أشخاص تحت الرقابة القضائية. وأضافت أن الجهات القضائية أصدرت في بعضها عقوبات الحبس النافذ تتراوح مدتها بين 06 أشهر و18 شهرا حبسا نافذا، مع غرامة مالية وصلت إلى 100 ألف دينار وجاء ذلك في إطار العديد من المتابعات القضائية التي جرت وفق إجراءات المثول الفوري، شملت 39 شخصا والتحقيق القضائي مع 30 شخصا. وكشفت الوزارة أن الضبطية القضائية تستمر، عبر التراب الوطني، في تحرياتها بشأن 86 واقعة مبلغ عنها منسوبة إلى 67 شخصا وآخرين مجهولين، وتتعلق مجمل الوقائع موضوع الإجراءات القضائية المذكورة، بالتوزيع يوم الانتخاب لوثائق ذات صلة بالحملة الانتخابية، تعكير صفو مكتب التصويت، الدخول بغير حق لمركز التصويت، سرقة أوراق التصويت من مكتب التصويت وتوزيعها خارجه، تقديم هبات نقدية قصد التأثير على تصويت الناخب، تعدد الوكالات، إدخال أوراق التصويت في الصندوق من غير الناخب وغيرها من الأفعال.

محمد د.

الشروق

من أجل مواصلة مسعى بناء الجزائر الجديدة

70 نائبًا عن الأحرار يعلنون دعمهم برنامج رئيس الجمهورية

س. ع

أعلن نواب عن القوائم الحرة المنتخبين في تشريعيات 12 جوان المنصرم خلال اجتماع عقد بالجزائر العاصمة عن "دعمهم ومساندتهم" لبرنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون من أجل مواصلة مسعى بناء الجزائر الجديدة بـ"مقومات سياسية وممارسات ديمقراطية تنشد التنمية في كل المجالات".

وجاء أمس في بيان توج هذا الاجتماع، "نحن منتخبو القوائم الحرة في تشريعيات 12 جوان سنكون أعضاء فاعلين ضمن كتلة وطبقة واسعة أكثر انسجاما وفعالية لدعم ومساندة برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامي إلى بناء جزائر جديدة واضحة المعالم بمقومات سياسية وممارسة ديمقراطية تنشد التنمية في مختلف الميادين".

كما عبروا عن "اعتزازهم ودعمهم" لـ"الجهد والمسعى الصادق للرئيس تبون في بناء النهج الديمقراطي الذي شرع فيه"، مبرزين أن هذا الجهد "يرتكز على دولة المؤسسات والمقدرات الوطنية" في اطار قيم ثورة نوفمبر 1954 وبيانها التاريخي بالإضافة الى "تطلعات التغيير الإيجابي التي أبان عنها الحراك الشعبي المبارك والأصيل". كما ثمن النواب الأحرار الجدد في بيانهم "التزام" رئيس الجمهورية بـ"تنفيذ تعهداته في استكمال البناء المؤسساتي تكريسا لعهد جديد يطبع الجزائر الجديدة ضمن آليات دستورية وقانونية تكفل النزاهة والمصداقية في الممارسة الديمقراطية". كما تقدموا من خلال نفس البيان بـ" تشكراتهم لفواعل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات"، منوهين في نفس السياق بـ "جهدها الحثيث وادائها في التحضير للعملية الانتخابية والإشراف عليها والإعلان عن نتائجها المؤقتة ضمن مقومات الشفافية والنزاهة واحترام القانون كمخرج من مخرجات التعديل الدستوري لسنة 2020".

كما أشادوا بمناسبة هذا الاجتماع أيضا بـ"استعداد والتزام" المؤسسة العسكرية وكافة المصالح الأمنية بتأمين العملية الانتخابية" ونوهوا أيضا بدور المصالح الطبية التي "حرصت على سلامة صحة المواطنين نظير الوضع الصحي الراهن"يضيف نفس البيان.

وبعد أن اعتبروا أن الثقة التي حظي بها النواب الأحرار "ثابت من ثوابت الهوية السياسية وثمرة من ثمار التغيير الذي ينشده الشعب عبر آلية الانتخاب"، عبروا عن "تقديرهم" للطبقة السياسية من تشكيلات متنوعة نظير "مساهماتها في صناعة تشريعيات 12 جوان البالغة الأهمية".

كما أوضحوا، في ختام بيانهم،" إدراكهم لحجم الثقة والأمانة " التي حملهم إياها الشعب، مؤكدين أن هذه الثقة الشعبية "ستجد قرارها بالمؤسسة التشريعية برؤية واثقة وطموحة تنطلق من المواطن وتنتهي لخدمته تكريسا لحقوقه ودفاعا عنها". للإشارة، فقد حضر هذا الاجتماع التشاوري الأول لنواب القوائم المستقلة أكثر من 70 نائبا يمثلون القوائم المستقلة التي شاركت في التشريعيات الأخيرة عبر كافة الدوائر الانتخابية.

يذكر أن الأحرار فازوا خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة بـ 78 مقعدا حسب النتائج المؤقتة التي أعلنت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ما جعلهم في المرتبة الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني الذي فاز بـ105 مقعد، حسب نفس النتائج المؤقتة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الانتخابات التشريعية ببسكرة

تحويل أوراق التصويت لعشرين مكتبا إلى المجلس الدستوري

● كشفت، أمس، مصادر متطابقة ببسكرة، أن اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات قامت بتحويل أوراق التصويت المتعلقة بعشرين مكتبا، إلى المجلس الدستوري، حيث حولت وفق إجراءات أمنية مشددة على خلفية الطعون التي قام بها ممثلو عدد من القوائم.

وفي السياق، علم أن الصناديق التي تحوم حولها شكوك التزوير أغلبها في عاصمة الولاية وتخص مراكز سيدهم ميلود، غريب قويدر و17 أكتوبر بالعالية وكذلك النهضة وبليلي بوبكر بوستة مختار وخولة بنت الأزور، ومكاتب ببعض البلديات كليوة وبرج بن عزوز وطولقة.

وفي السياق، فإن التحقيقات الأمنية ما تزال جارية بسبب التجاوزات والتصرفات التي شابت الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، خاصة ما تعلق باستعمال الأموال في استمالة الناخبين وترهيبهم بنشر المنشطين أمام المراكز بشارات "بادج" مزورة.

ل. فكرون

مترشحون طالبوا سلطة الانتخابات بفتح تحقيق 10 تجاوزات خطيرة في سطيف

● رفع، أمس، مجموعة من المترشحين للانتخابات التشريعية الأخيرة، من سطيف، تقريرا مفصلا للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، بلغوا فيه عن "10 تجاوزات خطيرة مست سير العملية الانتخابية". وجاء في التقرير: "بعد معاينات ميدانية مست مراكز تصويت ببلدية بيضاء برج، على غرار مركز ابتدائية حربي العربي ودوبان عبد الرحمان وربعي محمد، حيث تم تسجيل تجاوزات صارخة، حسب أصحاب التقرير لخصوها في 10 نقاط وتجاوزات خطيرة".

ع. ربيثة

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

موالاة تؤيد بأريحية ومعارضة قاطعت وتطعن في الشرعية

الغرفة السفلى دون سلطة مضادة

ستشهد الجزائر، بعد أيام، تنصيب أول مجلس شعبي وطني يغيب فيه صوت المعارضة من التيار الديمقراطي الذي اختار مقاطعة الانتخابات، بعدما ظل - لعهدات برلمانية سابقة - حسيبا ورقيبا على الحكومات وما تطرحه من مشاريع قوانين وسياسات.. لكن باختفائه عن المشهد، هل تستفيد السلطة وتمرر مشاريعها بكل أريحية، أم أنها ستخسر وتسير معصوبة العينين في ظل سياقات سريعة الاشتعال وملغمة بالأزمات؟

م. الفاتح عثماني

● يعتبر النائب السابق عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي امتنع عن المشاركة في الانتخابات، مراد بياتور، أن السلطة هي الخاسرة من اختفاء المعارضة الديمقراطية من المشهد وستجد نفسها في عزلة مع مواليها، وليس هناك من يقوّم أداءها، بالتالي فلقد جعلت الجزائر تسير عكس التاريخ.

فالمجلس الشعبي الوطني، يقول المتحدث في اتصال مع "الخبر"، أمس، صار غرفة تسجيل لا مكان فيه للمعارضة، والحكومة في البداية "تأتي إلى البرلمان بمخطط عمل، ثم تأتي حكومة أخرى بنفس الوجوه وبمخطط عمل متناقض تماما مع الأول، دون تقديم أي حصيلة حول نشاط هاتين الحكومتين".

والغريب، يتابع بياتور، أن المجلس الشعبي الجديد لا يضم سوى أحزاب الموالاة (في عهد النظام السابق)، التي دأبت على التصويت بـ"نعم"، على كل مشاريع الحكومة، دون مناقشتها بطريقة عقلانية ونقدية صارمة أو المطالبة بإلغائها، في حين تظهر العديد من الفيديوهات نماذج مداخلات نواب المعارضين من التيار الديمقراطي، الذين جعلوا الغرفة السفلى منبرا للتعبير عن صوت الشعب، بعد أن أغلقت أمامهم كل وسائل الإعلام.

وبرأي المتحدث، ليس بإمكان الغرفة السفلى المرتقب تنصيبها إحداث أي تغيير واقعي، مادام أن كل الخطاب السياسي داخلها "خاضع للسلطة"، مشيرا إلى أنه لا يمكن اليوم تقسيم الساحة السياسية إلى معارضة وموالاة، وإنما هناك ثنائية أخرى، على حد وصف رئيس الحزب محسن بلعباس؛ "جزء يريد إنقاذ الجزائر، وجزء يريد إنقاذ النظام"، يضيف المتحدث.

وبالنسبة إلى بياتور، فإن غياب المعارضة هو "عيب موجود في السلطة"، لأن هذه الأخيرة "لا تكترث بالديمقراطية ولا بنسبة المشاركة، ولا تعير أي اهتمام للأحزاب المشاركة؛ بل ترى فيها مجرد أبواق وأدوات تملي عليها ما تشاء"، وبالتالي - يضيف - فإنها لا تعترف بشيء اسمه معارضة، مقدرا بأن "جميع المشاركين في الانتخابات اليوم عبارة عن موالاة ولا يمكن تشكيل ولو معارضة شكلية".

من جانبه، يرى الباحث في العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3، الأستاذ شاكر عبد الرزاق محفوظي، أن فقهاء العلوم السياسية يجمعون على ضرورة وجود معارضة في النسق السياسي المعاصر، وأن ثنائية السلطة والمعارضة قطبان لازمان لإحداث استقرار لكل عناصر الدولة، بالتالي فإن غيابها حالة غير صحية ويؤدي إلى إخراج المجتمع عن مساره الديمقراطي.

وتوقف الأكاديمي عند مسألة المصطلحات، بقوله "ما ينبغي التنويه إليه عند الحديث عما تم وصفه بالمعارضة من التيار الديمقراطي بالجزائر وغيابها عن المجلس الشعبي الجديد، هو دقة الاصطلاح؛ أو بالأحرى مدى تمثيلية الأحزاب السياسية التي اختارت عدم المشاركة في الانتخابات الأخيرة للقوى المعارضة المتواجدة ميدانيا، ولو أننا نرى في غياب أي قطب سياسي قادر على تمثيل قطاع من المواطنين، بأنه بلا شك خسارة".

وفي معرض رده على سؤال حول من المستفيد من غياب هذا المكون الأساسي في نشاط البرلمانات، تجاوز المتحدث ثنائية "الرابح والخاسر"، وقال إن "الرهان الأساسي المفترض للسلطة هو برلمان تمثيلي يستند للشرعية الشعبية، التي بدورها تقدم الشرعية والسند لخطط السلطة وسياساتها، خاصة في ظل الرهانات الصعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالتالي فإن المسؤولية قائمة يتحملها طرفا المعادلة، وبشكل أكبر من وصفوا بالمعارضة من التيار الديمقراطي، لأن المقاطعة وحدها دون طرح بديل يحظى بالالتفاف الجماهيري، هو هروب إلى الأمام".

اختفاء المعارضة من البرلمان يحدث جدلا

وساق المتحدث مسارات ومآلات الحراك كمثال لتبرير تحليله، قائلا "تتذكر جميعا المعضلة الأساسية التي واجهت الحراك الشعبي، والمتمثلة في العجز عن ترجمة مطالبه في قالب سياسي يحمله ممثلون عنه، وهو الأمر الذي جعل المبادرة بيد السلطة دائما، وعجز باقي القوى عن تقديم البدائل".

وتساءل المتحدث عن مدى ثقل هذه المعارضة ومدى تواجدها في الميدان، مشيرا إلى أن الحراك الشعبي أظهر هشاشة العديد من هذه القوى وكشف عدم وجود تمثيل لها، بالتالي فإن غيابها - في نظر المتحدث - لا يمكن وصفه بالضربة الموجعة للسلطة، خصوصا في حضرة قوى أخرى شاركت في الانتخابات ويمكنها لعب الدور نفسه.

م. ف. ع

المحامي والخبير القانوني فاتح قرد

"من غير المستبعد إعادة النظر في نتائج دوائر انتخابية"

● الملاحقات سترد المزورين مستقبلا

● اعتبر الخبير القانوني والمحامي فاتح قرد أن المتابعات التي طالت 45 شخصا لارتكاب تجاوزات في الانتخابات التشريعية لـ12 جوان الماضي، مؤشر على وجود خروقات، لكنها لا تعد قرينة كافية لإثبات وجود عمليات تزوير، ومراجعة عميقة للأرقام المعلن عنها من قبل سلطة الانتخابات.

وأوضح فاتح قرد، في تصريح هاتفي لـ"الخبر"، أمس، تعليقا على إعلان وزارة العدل عن هذه المتابعات "من الناحية القانونية، لا تعتبر هذه المتابعات قرينة يعتمد عليها في إعادة النظر في نتائج الانتخابات"، وتابع النائب السابق في المجلس الشعبي الوطني عن حركة مجتمع السلم، الذي شارك في مجال المشورة القانونية لأصحاب طعون خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، "في حالة وجود أدلة على التزوير، فإن المجلس الدستوري سيكون ملزما بالإلغاء الجزئي للمحاضر، ومراجعة حصيلة كل قائمة ومرشح"، وأضاف "سيجد قضاة المجلس الدستوري قياسا لما وقع في الدائرتين الانتخابيتين للعاصمة وباتنة، الأدلة للقيام بما يجب القيام به".

وكشف بهذه الخصوص "اطلعت على شكاوى بخصوص تضخيم النتائج، ونسب المشاركة وحشو الصناديق. ومن بين الحالات التي اطلعت عليها قيام مرشحين في دائرة انتخابية كبرى (العاصمة) بالطعن في النتيجة التي حصلت عليها مرشحة معهم في الحزب ذاته".

وتوقع أن يعاد النظر في النتائج على نطاق محدود، رغم أن الأمر يتعلق بعدد محدود من الأصوات محل نزاع، وفسر ذلك قائلا "بالنظر إلى تسجيل نسبة مشاركة ضعيفة في هذه الانتخابات؛ فإن كل صوت يحسب له حساب ومن شأنه تشكيل فارق في النهاية"، معتبرا أن الملاحقات الجارية في حق متورطين في انتهاك أحكام قانون الانتخابات، خطوة من شأنها ردع ارتكاب أفعال مماثلة مستقبلا، رغم صعوبة القضاء على الظاهرة.

وألح على إدخال إصلاحات عميقة لطريقة اختيار المشرفين، وخصوصا أعضاء سلطة الانتخابات، والتركيز على التكوين للطاقم البشري المدير للعملية الانتخابية، وخصوصا أطقم السلطة، ملتمسا مع ذلك الأعذار للهيئات المنظمة للانتخابات بخصوص اختيار مشرفين على قرابة من مرشحين في المرحلة الحالية، بالنظر إلى كثرة القوائم بشكل يصعب توفير مراقبين ومؤطرين لا صلة قرابة لهم مع أي من المرشحين. معتبرا أن إبعاد الطاقم الإداري المنتمي إلى الجماعات المحلية عن المشاركة في التنظيم، والعودة إلى موظفي قطاع التربية (مثلما هو معمول به في فترة الحزب الواحد)، "لن يكون ضمانا لمنع حدوث نفس الأفعال مستقبلا".

جمال. ف

إيداع 35 مؤطرا الحبس و10 أشخاص تحت الرقابة القضائية

سجـــن مزوري التشريعيات متواصـــل..

■ التحقيق في 86 شبهة تزوير متورط فيها 67 شخصا

عبد الله نادور

أعلنت وزارة العدل عن إيداع 35 شخصا الحبس ووضع 10 أشخاص تحت الرقابة القضائية لارتكابهم جرائم انتخابية، فيما تتواصل التحريات بشأن 86 واقعة مبلغا عنها منسوبة إلى 67 شخصا وآخرين مجهولين. ضربت وزارة العدل بيد من حديد على كل من حاول التلاعب بنتائج الانتخابات التشريعية الماضية، وارتكب جرائم انتخابية يعاقب عليها قانون الانتخابات. وفي هذا السياق كشفت الوزارة أنه في إطار "تأمين" الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان الماضي، ولردع المخالفين لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، تم اتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة، والتي أسفرت عن إيداع 35 شخصا الحبس ووضع 10 أشخاص تحت الرقابة القضائية. كما أصدرت الجهات القضائية حسب بيان وزارة العدل في بعضها عقوبات الحبس النافذ تتراوح مدتها بين 6 و18 شهرا حبسا نافذا، مع غرامة مالية وصلت إلى 100 ألف دينار. وقد جاء ذلك في إطار العديد من المتابعات التي جرت وفق إجراءات المثول الفوري، شملت 39 شخصا والتحقيق القضائي 30 شخصا. وذكرت وزارة العدل أن الضبطية القضائية تستمر عبر التراب الوطني في تحرياتها بشأن 86 واقعة مبلغا عنها منسوبة إلى 67 شخصا وآخرين مجهولين. وأوضحت وزارة العدل أن مجمل الوقائع موضوع الإجراءات القضائية المذكورة، لاسيما التوزيع يوم الانتخاب لوثائق ذات صلة بالحملة الانتخابية، تعكير صفو مكتب التصويت، الدخول بغير حق إلى مركز التصويت، سرقة أوراق التصويت من مكتب التصويت وتوزيعها خارجه، تقديم هبات نقدية قصد التأثير على تصويت الناخبين، إدخال أوراق التصويت في الصندوق من غير الناخب، وغيرها من الأفعال. وفي السياق ذاته، كان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد شدد، خلال زيارة مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عشية التشريعيات المنقضية، على الالتزام بعدم ضياع أي صوت من أصوات المواطنين في حديثه مع رئيس السلطة المستقلة للانتخابات والذي وصف أعضاءه بأنهم صمام الأمان لضمان انتخابات نزيهة. وبخصوص مسألة الغش في الانتخابات، أكد الرئيس تبون أن هذا الأمر كان في "الجاهلية" ولا وجود للكوطة في الانتخابات والصندوق سيكون الفاصل بين المترشحين. ولتجنب أي استعمال للمال في العملية الانتخابية، ستشرع لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية في عملها مباشرة بعد إعلان المجلس الدستوري للنتائج النهائية. وفي حال أثبتت التحقيقات تورط أي طرف فإنه يمكن إسقاط عضوية نائب فائز في التشريعات، خاصة أن تحقيقات وتحريات العدالة وقفت على "تقديم هبات نقدية قصد التأثير على تصويت الناخبين" وهو ما يعاقب عليه القانون، وقد تصل إلى درجة حرمان الفائز في التشريعات من مقعده في المجلس الشعبي الوطني.

مركـــــز الوثائـــق والصحافة والإعـــلام

الانتخابـات التشريعيـة لبنـة التغيير العميـق

أصدر المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، مجلة، أبرز فيها أهمية الانتخابات التشريعية في إرساء التغيير المؤسساتي للبلاد، ووصفها «بالبوابة نحو الجزائر الجديدة». كما توقف عند أهم الإنجازات المحققة بمختلف القطاعات.

تحت عنوان: «الجزائر الجديدة... الانتخابات التشريعية عامل لتعزيز الديمقراطية التعددية»، صدر العدد الأول لمجلة المركز التابع لوصاية الاتصال. وجاء في ديباجته أن «عهد الجزائر الجديدة ليس ضربا من الخيال وإنما أصبحت واقعا».

واستدلت بأنه ومنذ الانتخابات الرئاسية لـ12 ديسمبر 2019، تمت مراجعة دستور البلاد ووضع قانون جديد للعملية الانتخابية، نظمت في إطاره الانتخابات التشريعية في 12 جوان الجاري، ثم التحضير للاستحقاقات البلدية والولائية.

واعتبرت أن بناء الجزائر الجديدة، يتم استجابة لرغبة الجزائريين وتطلعاتهم إلى التغيير، التي عبّروا عنها في الحراك «الأصيل». مشيدة في السياق، بحرص الرئيس عبد المجيد تبون، على ضمان نزاهة التشريعيات و«على ألا تكون مثل سابقتها في العهد الماضي».

واعتبرت أن استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أدى إلى إزاحة الشكوك واستبعاد كل محاولات تزوير الانتخابات، خاصة بعد إبعاد الإدارة نهائيا في عمليات الإعداد

والإشراف والتنظيم.

وقالت، إن التشريعيات ستسمح بتحقيق التغيير بإشراك الشباب والكفاءات الوطنية، للمساهمة في التصدي للمخاطر والتهديدات الأمنية على حدود البلاد. وألمحت إلى أن التغيير العميق، سيشرع فيه فور صدور النتائج النهائية للانتخابات، انطلاقا من تشكيل حكومة تسند لها مهمة إطالة صمود البلاد أمام الأزمة الاقتصادية وقيادة إصلاحات هيكلة نوعية.

وأفردت المجلة حيزا معتبر للانتخابات، حيث قدمت لمحة تاريخية عن التمثيل النيابي في الجزائر منذ 1962، وصولا إلى برلمان تعددي في تاريخ الجزائر سنة 1997، ورصدت الفوارق بين ما كانت عليه في كل العهدات الماضية والانتخابات الأخيرة.

ورأت بأن الفارق يتجلى في القانون الناظم للعملية برمتها، حيث جاء النص التشريعي الصادر في مارس الماضي، بإجراءات نوعية، تتعلق بتغيير نمط التصويت باعتماد القائمة المفتوحة، ومحاربة حضور المال الفاسد وغير الفاسد في الانتخابات والعمل السياسي بصفة عامة.

وكل ذلك تحت إشراف سلطة تتمتع بالاستقلالية التامة، عن الإدارة العمومية، تمارس مهامها بصلاحيات واسعة. وقبله، أكدت المجلة أن تعديل الدستور كان أول المحطات في مسارات الإصلاحات السياسية في البلاد.

على صعيد آخر، تناولت المجلة الإجراءات المتخذة «للاستجابة لمطالب التغيير»، منذ انتخاب رئيس الجمهورية في ديسمبر 2019، وأكدت أنه باشر «إصلاحات شاملة وعميقة في جميع الميادين»، مشيرة إلى التزامه بإعادة الثقة للمواطنين وتغيير منظومة الحكم ونمط تسيير المؤسسات وتذليل العوائق لبناء اقتصاد قوي متحرر كليا من الريع.

وأبرزت معظم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وفي كافة القطاعات وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي الذي يؤدي مهامه في إطار «العصرنة والمهنية»، وكذا الدوائر الوزارية الحساسة كالداخلية والصحة والسكن والعدالة.

حمزة.م

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

PARTIS REPRÉSENTÉS À L'APN

VERS UNE COHABITATION SOFT

A l'issue des élections du 12 juin, 210 sièges sont obtenus par : le FLN (105), le (RND 57) et le Front El Moustakbel (48), et 104 reviennent au MSP et au Mouvement Al Bina avec, respectivement, 64 et 40 sièges.

Le politologue Mohamed Chérif Daroui explique que le MSP et le Mouvement Al Bina se détachent du radicalisme du passé. «De ce fait, ils ne constituent pas de danger pour la cohabitation démocratique», assure-t-il.

Cela peut être illustré, souligne le spécialiste, par la main tendue du MSP. Son président Abderrezak Makri avait déclaré que son parti étudierait une proposition de participer au prochain gouvernement et déclaré que l'Algérie va vers l'édification d'un contrat national qui aboutira à un gouvernement d'union nationale. Il s'est également félicité de ce qu'il qualifie de «résultats historiques» et a regretté de ne pas avoir obtenu la majorité. Ainsi, l'islamisme en tant qu'idéologie, qui a tenté de s'imposer au début des années 1990, n'existera plus jamais en Algérie.

Plusieurs chercheurs s'accordent à dire que notre pays n'est plus dans le contexte du début des années 1990 où les islamistes agissaient comme des acteurs marginalisés pour contester l'hégémonie du parti unique et lui disputer le contrôle sur le champ politique.

Le Front de la justice et le développement aura été le grand perdant, et Abdallah Djaballah a indiqué que son parti a été victime d'un taux d'abstention élevé, notamment parmi les militants et les partisans de son mouvement.

A souligner également que le professeur Mohamed Bouterfas avait affirmé récemment que les formations politiques n'ont pas assumé pleinement leur rôle pour mobiliser les citoyens à participer aux législatives du 12 juin.

Le professeur en droit constitutionnel à l'université les Frères Mentouri - Constantine-1 estime que les activités de sensibilisation de proximité des partis politiques sont habituellement conjoncturelles.

Bouterfas a précisé dans une déclaration à l'APS que les résultats premiers des élections sont plutôt logiques et sans surprise du fait que le taux de participation n'a pas été très élevé. Cela est dû, a ajouté ce spécialiste, au fait que les acteurs politiques se contentent d'effecteur le travail de sensibilisation de proximité uniquement à la veille des rendez-vous électoraux, non durant toute l'année, estimant que ceci constitue un grand problème qui a contribué, aux côtés d'autres facteurs, à l'abstention des citoyens à voter.

Dans son analyse des résultats des législatives, cet universitaire a rappelé que «les pays développés ont fait un long chemin dans ce domaine et les partis politiques y éclairent tout le long de l'année les diverses catégories sociales au travers de rencontres sur de multiples questions culturelles, sociales, économiques... et même sportives».

Cette méthode, a-t-il considéré, «est de nature à faire émerger une base sociale politique qui contribue au succès des élections, car les citoyens seront dans ce cas constamment au courant des changements qui s'opèrent et entièrement disposés à prendre part au changement positif en raison des liens directs des partis avec la société civile et les classes sociales par leurs actions, programmes et initiatives socio-économiques». Bouterfas a estimé que la participation des jeunes à la joute électorale du 12 juin et le nombre de sièges qu'ils ont remportés dans la nouvelle Assemblée populaire nationale «portent à l'optimisme», attribuant cela au législateur algérien.

«L'implication des jeunes compétences dans la vie politique a conduit dans une certaine mesure au succès de l'opération électorale et sera de nature à donner un nouveau et puissant élan au Parlement», a estimé le même universitaire.

L'action de la nouvelle institution législative donnera un nouvel appui à la stabilité des institutions, a-t-il ajouté, estimant que les jeunes compétences tenteront de faire valoir leurs capacités pour se positionner sur la scène politique et réaliser un bond qualitatif dans la discussion des lois avec davantage de profondeur.

Le professeur en droit constitutionnel à l'université de Constantine-1 a considéré que la mosaïque parlementaire «pourrait constituer un groupe soudé et cohérent pour faire avancer le pays».

Tahar Kaidi

Des partis s'expriment

Djamel Benabdselam, secrétaire général du Front de l'Algérie nouvelle ayant arraché qu'un seul siège au sein de la nouvelle Assemblée, refuse de parler de déception. «Le seul tort de notre formation est le fait de ne pas avoir pu résister à la fraude. C'est une réalité amère. Nous sommes restés impuissants face aux manœuvres malsaines. Nous agissons avec la morale, alors que d'autres usent d'autres moyens pour gagner», regrette-t-il. De ce fait, il rappelle que son parti n'existe pas uniquement lors des circonstances électorales. A ses dires, «ce n'est pas la fin du monde. Le combat continue pour réformer l'Etat et ses institutions». Habib Brahmia, chargé de communication du parti Jil Jadid ayant glané aussi un seul siège à l'issue des dernières législatives, avoue, quant à lui, que le scrutin du 12 juin n'a pas abouti aux résultats escomptés et son parti a convoqué d'ailleurs plusieurs réunions pour évaluer les conséquences de cette élection électorale.

«Ce fut une expérience très instructive pour le parti. Nous avons discuté des bonnes démarches qu'a entreprises Jil Jadid, mais aussi les choses qu'il a peut-être ignoré surtout la question relative à la gestion du jour du scrutin. Nous avons l'impression d'avoir été moins bons sur ce qui a trait surtout à la surveillance des bureaux de vote. Il ne faut pas omettre aussi que nous avons des difficultés financières, car le parti est alimenté uniquement par les subventions de ses jeunes militants», explique-t-il avant de faire savoir que, pour l'avenir, «son parti devra continuer à défendre son projet de la manière la plus politique qui soit». Il annonce la reprise des réunions du conseil scientifique et la structuration du parti au niveau local, et ce, tout en préparant les prochaines élections communales. Yazid Benaïcha, secrétaire général du Mouvement Ennahda qui ne siégera pas dans la nouvelle Assemblée, cache mal quant à lui son désarroi. Il jette son dévolu su sieurs causes ayant empêché, d' lui, son parti d'atteindre ses obj «Il existe des raisons légales motifs externes et internes au qui ont fait qu'Ennahda régresse cette élection. Je pense que l'o tion électorale a échoué, car elle entachée encore une fois pa dépassements. Les anciennes tiques sont toujours là et l'Au nationale indépendante des éle n'a pas été à la hauteur. Les rés de ce scrutin ne traduisent p volonté populaire et l'abstenti est une preuve éloquente», dén t-il avant de reconnaître que so a aussi une part de responsa puisqu'il n'a pas réussi à conva les citoyens à aller voter, et plus de son incapacité à satisfai conditions exigées dans le cad l'élaboration des listes élect Benaïcha indique que la parité d'autres conditions ont constitu difficultés pour le parti. ■

LES PERDANTS DU SCRUTIN

Rebondir ou disparaître

Treize partis seulement siégeront au sein de la chambre basse du Parlement issue des élections législatives du 12 juin dernier. Les autres formations politiques considérées comme perdantes ne composeront pas le staff de la neuvième législature. Quelles seraient leurs futurs plans pour rebondir ? Au-delà des circonstances électorales, ont-elles des chances de s'imposer autrement ? Le politologue Moussa Boudane est convaincu que les listes défaillantes cette fois-ci se doivent de rattraper le coup en dépassant notamment «les intérêts étriqués et l'individualisme ayant durement pénalisé les candidats». «Beaucoup de postulants aveuglés par l'ambition ont fait preuve d'égoïsme. Au lieu de se concentrer sur le citoyen, ils ont préféré agir en solo au détriment de leurs confrères figurant sur les listes indépendantes. Qu'on le veuille ou pas, les partis politiques ayant triomphé ont des bases populaires solides. Qu'elles soient saines ou malsaines, elles sont là pour les soutenir vaille que vaille. C'est le mal d'autres partis en manque d'électorat. Le FLN, le RND, le MSP, El Moustakbal et El Binaa ont des bases constantes, il faut le dire», affirme notre interlocuteur. Ce dernier pense que de nombreux facteurs ont participé à ces résultats dont «l'abstention électorale et la rue, laquelle n'était pas prédisposée à voter compte tenu des conditions politiques et sanitaires actuelles». En attendant la proclamation des résultats définitifs par le Conseil constitutionnel, Boudane confirme que le jeu électoral est complexe. Il implique, selon lui, «de l'expérience, de l'ancrage populaire, et surtout des arguments et des moyens de conviction». Il appelle les partis n'ayant pas réussi cette épreuve à redoubler d'efforts afin d'améliorer leurs prestations électorales, et les prochaines élections locales sont à saisir.

■ **Karima Alloun**

Le Soir D'ALGERIE

LÉGISLATIVES 2021

La justice se penche sur la fraude électorale

35 personnes ont été mises sous mandat de dépôt et 10 autres sous contrôle judiciaire poursuivies qu'elles sont pour des fraudes enregistrées lors des élections législatives anticipées du 12 juin écoulé.

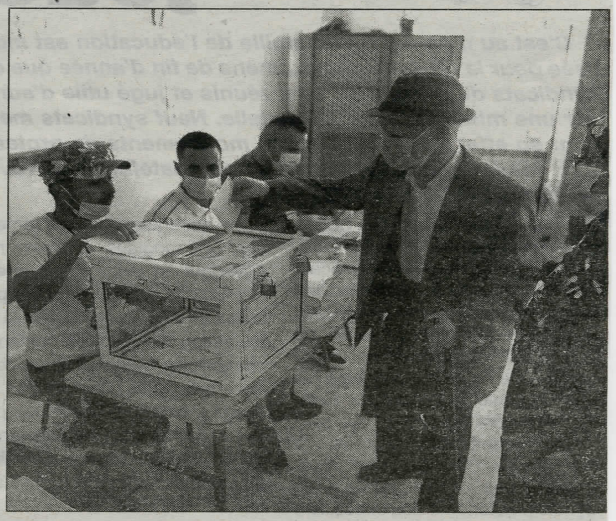

M. Kebci-Alger (Le Soir) - Dans un communiqué, hier, le ministère de la Justice fait également état d'amendes d'un montant de 100 000 DA infligées à des individus impliqués dans ces crimes électoraux en sus de 39 personnes qui ont été présentées en comparution immédiate alors que 30 autres ont été auditionnées.

La police judiciaire poursuit ses investigations concernant pas moins de 86 faits de dépassements qui ont été déclarés et dans lesquels 67 personnes seraient impliquées.

Parmi ces personnes mises sous mandat de dépôt, figurent sept encadreurs d'un bureau de vote dans la commune de Maârif, wilaya de M'Sila, accusés de fraude lors de ces élections législatives. Une fraude qui consiste, selon les accusations retenues contre ces personnes, en le «gonflage et dénaturation des PV et des bulletins des électeurs, perturbation du fonctionnement du bureau de vote et atteinte à l'exercice du droit et à la liberté de vote conformément aux articles 286 et 295 de la loi organique relative au code électoral». Leur procès est prévu ce jeudi 24 juin. A noter que des actes similaires avaient été signalés dans plusieurs autres wilayas, dont Biksra et Mila.

Il faut rappeler que la loi portant régime électoral prévoit, au chapitre des infractions électorales tout un arsenal de dispositions coercitives et punitives. Pas moins de 37 articles (de l'article 312 à l'article 275) définissent les dépassements qui peuvent être enregistrés lors d'une opération électorale avec la peine correspondant à chaque infraction. De la petite peine de prison ferme variant entre dix jours à deux mois pour toute personne qui aura refusé d'obtempérer à un arrêté de réquisition en vue de la constitution d'un bureau de vote ou de sa participation à l'organisation d'une consultation électorale, ceci en sus d'une amende de 40 000 DA à 200 000 DA ou de l'une de ces deux peines (article 308) à la plus lourde, soit la réclusion de dix ans à vingt ans en cas de destruction à l'occasion d'un scrutin commise par un groupe de personnes et avec violence, en sus d'une amende allant de 500 000 DA à 2 500 000 DA (article 297).

M. K.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Violation de la loi électorale

Les fraudeurs en prison !

L'impunité n'a plus cours dans les opérations électorales. La justice algérienne a frappé d'une main de fer les auteurs de pratiques frauduleuses commises lors des élections législatives du 12 juin 2021.

Tebboune : «Quel que soit le taux de participation aux élections, nous exigeons qu'elles soient intègres, transparentes et fassent ressortir celui qui mérite la confiance du peuple». (Photo : D.R)

Trente-cinq personnes viennent d'être placées sous mandat de dépôt et dix autres sous contrôle judiciaire pour violation des dispositions de la loi organique portant régime électoral lors des élections législatives du 12 juin, selon un communiqué du ministère de la Justice.

Les juridictions ont également prononcé contre certains «des peines de prison ferme oscillant entre six et dix-huit mois et une amende allant jusqu'à 100.000 DA», et ce, dans le cadre de poursuites judiciaires conformément aux procédures de comparution immédiate pour trente-neuf personnes et d'enquête judiciaire pour trente autres.

La police judiciaire «poursuit ses investigations à travers l'ensemble du territoire national concernant 86 faits signalés impliquant soixante-sept personnes et d'autres non identifiées», selon le ministère.

Les faits signalés concernent notamment «la distribution le jour du scrutin de documents en lien avec la campagne électorale, la perturbation du fonctionnement d'un bureau de vote, l'intrusion dans un centre de vote, le vol de bulletins de vote d'un bureau de vote pour leur distribution à l'extérieur, l'offre de dons en numéraire aux électeurs pour influencer leur vote et l'introduction de bulletins de vote dans l'urne sans la présence d'électeurs».

Ces faits ont donc trait notamment à la corruption, puisqu'il s'agit de «l'offre de dons en numéraire aux électeurs pour influencer leur vote» et ce que l'on appelle communément bourrage d'urnes, «l'introduction de bulletins de vote dans l'urne sans la présence d'électeurs».

Le Président Abdelmadjid Tebboune veut éradiquer du processus électoral ces deux pratiques qui étaient courantes et qui avaient fini par accréditer l'idée chez de nombreux électeurs que tout était joué à l'avance et qu'il ne servait à rien de se déplacer jusqu'au bureau de vote pour faire le choix du bulletin à glisser dans l'urne.

Le Président Tebboune a insisté pour que les élections législatives soient propres et qu'elles reflètent fidèlement la volonté des électeurs et leurs choix. Il s'était exprimé dans ce sens, début avril, lors de sa rencontre périodique avec des responsables de médias nationaux : «Quel que soit le taux de participation aux élections, nous exigeons qu'elles soient intègres, transparentes et fassent ressortir celui qui mérite la confiance du peuple».

La médiatisation des actions de la justice contre les fraudeurs électoraux au moment où se déroulent les épreuves du Bac, va donner à réfléchir également aux tricheurs professionnels qui ont pour but de toucher à la crédibilité de ce prestigieux examen que les lycéens et leurs parents considèrent décisif pour l'avenir. Pour rappel, en septembre dernier, la Justice avait prononcé des peines d'emprisonnement pour des faits liés à la fuite des sujets de l'examen du baccalauréat ou la diffusion des corrigés.

Cela s'est passé devant les tribunaux de Hassi Bahbah (Djelfa), de Tébessa et d'Al Aouinet (Tébessa) Laghouat, Ksar Chellala, Oued Rhiou (Relizane), El Menia. De lourdes peines de prison et de fortes amendes ont été infligées aux accusés qui avaient fuité des sujets et diffusé leurs corrigés.

Le ministère de la Justice avait affirmé que l'Organe national de lutte et de prévention contre la criminalité liée aux TIC et les brigades de lutte contre le la cybercriminalité à travers le territoire national, œuvrent grâce «à leur vigilance constante et permanente, jour et nuit, à suivre de tels agissements en vue de garantir le bon déroulement des épreuves du Baccalauréat.

Concernant le processus électoral, le dispositif judiciaire de répression vise non seulement la fraude durant les opérations de vote mais aussi les actes de sabotage pour empêcher les scrutins.

Début mai, un communiqué des services du Premier ministre, annonçait un dispositif législatif visant à garantir le bon déroulement du scrutin du 12 juin, notamment à travers les sanctions pénales prévues en la matière énoncées dans les articles 294 à 313 de la loi organique portant régime électorale. Ces articles